



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
المديرية العامة للدراسات والمعلومات
مصلحة الأبحاث والدراسات

عمالة الأطفال في لبنان

أولاً: الملخص

تشكل الطفولة إحدى المحطات الرئيسية في مسيرة حياة الإنسان، وتترك أعمق البصمات في بناء شخصيته، فهي تتطلب عناية فائقة لتضمن للإنسان في المستقبل بناءً جسدياً صحيحاً ونمواً وتماسكاً وتكاملاً نفسياً متوازياً. والمحافظة على هذه الميزات مسألة في غاية الأهمية، لأن أي خلل فيها يقود الطفل الى الوقوع فريسة للإضطرابات النفسية والاجتماعية والجسدية.

ثانياً: الخلفية

الحديث عن ظاهرة عمالة الأطفال لا يمكن أن يتم بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تُرخي بظلالها على الوضع المعيشي في لبنان عامة، والمخيمات الفلسطينية خاصة. ولا يمكن حصر مسؤولية مكافحة هذه الظاهرة بجهة معينة دون سواها، فالتدخل في هذا الإطار ليس حكراً على جهة معينة. ويجب معالجة هذه الظاهرة بشكل جذري، نظراً للانعكاسات السلبية والتداعيات السيئة والمفاعيل غير محمودة العواقب التي تنتج عنها.

فالمشكلة لا تتمثل في عمل الأطفال بحد ذاته فحسب، بل أيضاً في التوجّه إلى أسوأ أشكال العمل في ظروف تنعدم فيها شروط الصحة والسلامة المهنية. وهذا يجعل هؤلاء الأطفال يتعرضون لمخاطر شديدة تؤثر على صحتهم وقد تُعرض حياتهم للخطر الشديد في كثير من الأحيان. وهو ما حصل فعلاً مع العديدين منهم، وفي أكثر من منطقة.

وكما هو معروف فإن الأطفال يعجزون بشكل عام عن حماية أنفسهم، باعتبارهم الحلقة الأضعف في المنظومة الإنسانية، وبالتالي هم يعجزون عن تحمّل تكاليف الحياة بمفردهم. والأطفال بحاجة لمن يرعاهم ويقف إلى جانبهم حتى استطاعتهم الاعتماد على أنفسهم، وهذا يُحمّل المعنيين مسؤولية مضاعفة تجاه الطفل الفلسطيني في لبنان الذي يعاني من صعوبات الحياة من جهة، ومن تكاليفها المتزايدة وأعبائها الكثيرة من جهة أخرى.

ثالثاً: الوقائع

١- عمالة الأطفال: لبنان يسجل النسبة الأعلى في العالم

«أكثر من ١٠٠ ألف طفل يقعون ضحايا عمل الأطفال والاتجار بهم في لبنان». هذا ما تنقله خطة العمل الوطنية التي أعدتها اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال ومنظمة العمل الدولية، عن تقارير تفيد بأنّ «لبنان قد يكون من الدول التي تسجل النسبة الأعلى في العالم للأطفال العاملين بين ١٠ و ١٧ عاماً».

تقول الخطة إنّ «عمل الأطفال قد تفاقم أخيراً على الأرجح مع نزوح أعداد كبيرة من السوريين إلى لبنان بسبب الأوضاع الأمنية في بلدهم»، بل إنّ الدراسات تشير إلى أنّ الأطفال اللاجئين السوريين والفلسطينيين والمهاجرين وأطفال الشوارع معرضون بصفة خاصة لممارسات العمل الاستغلالية. ففي دراسة أجريت عام ٢٠٠٩ في مخيمات جنوب لبنان، تبين أنّ الأطفال الفلسطينيين يتعرضون للاستغلال من أصحاب العمل، ما يضاعف مخاطر العقاب الجسدي والإساءة الجنسية.

إلا أنّ اللجوء ليس العامل الوحيد لاستمرار تزايد المشكلة، فالفقر، بحسب الخطة، هو أحد الأسباب الخطيرة لذلك، إذا علمنا أنّ «٢٨.٥ في المئة من السكان يعيشون تحت الحد الأعلى لخط الفقر (وهو ٤ دولارات للفرد في اليوم)، و٨ في المئة منهم يعيشون في فقر مدقع وتحت الحد الأدنى لخط الفقر (وهو ٢.٤ دولار للفرد في اليوم)، وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية»، بحسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٨ المتعلق بلبنان. كذلك فإنّ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ يشير إلى أنّ ما يقارب ٣٠٠ ألف شخص في لبنان غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

اللافت ما تلحظه الخطة لجهة أنّ النسبة تتأثر أيضاً بالمستوى التعليمي للأم، فترتفع نسبة عملهم حين ينخفض المستوى التعليمي، فتكون ٣.٥ في المئة عندما تكون الأم أمية و ٠.٤ في المئة عندما تكون الأم حائزة مستوى تعليمياً جامعياً.

لكن ماذا يعمل هؤلاء الأطفال؟ في الواقع، وضعت وزارة العمل اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت، بدعم من منظمة العمل الدولية، قائمة بالأعمال الخطرة التي تبناها مجلس الوزراء في ٢٠١٢ بالمرسوم الرقم ٨٩٨٧. القائمة أوردت عمل الأطفال في الشوارع على رأس لائحة الأعمال الأكثر خطورة، فيما تضمنت قطاعات عمل مثل ميكانيك السيارات، والنجارة، واللحام، وتعبئة اسطوانات الغاز وغيرها. كذلك فإنّ الأطفال العاملين يوجدون في مواقع صناعية تفتقر الى البنية التحتية الملائمة، ويستخدمون مواد متفجرة وقابلة للاشتعال ومواد ضارة أو خطيرة في كثير من المصالح. داخل هذه الأماكن، هناك مستوى منخفض من الوعي بأهمية الوقاية والسلامة الصحية التي ينبغي اعتبارها من شروط العمل الأساسية.

الأطفال يمضون في هذه المنشآت ساعات طويلة ويزاولون، بمعدلات دخل منخفضة، وظائف لا تناسب نموهم البدني والعقلي ولا مستويات المهارات لديهم، مع الملاحظة أنّ معظم أماكن العمل غير مسجلة قانونياً ولا تخضع لإطار قانوني أو تفتيش.

وترتبط أنواع أخرى من مخاطر العمل بصناعة مبيدات الحشرات والأسمدة التي تحتوي على مستويات مرتفعة من المواد الكيميائية التي تسبب الأمراض.

القطاع الزراعي في مناطق عكار والهمل وبعلبك «يستغل» الأطفال أيضاً. فالطفل في معظم الأسر يعمل مع عائلته، وخصوصاً في أثناء الحصاد وعند تجهيز الأرض للزراعة، لأنّه يوفر تكاليف اليد العاملة ويسهم في زيادة دخل الأسرة. هنا تنبه الخطة الوطنية إلى أنّ العمل الزراعي عمل موسمي، والغياب لفترات طويلة عن المدرسة يعوق التحصيل العلمي على المدى الطويل ويجعل الأطفال العاملين يتأخرون عن باقي زملائهم في الصف، وينتهي بهم الأمر إلى ترك المدرسة.

تقرّ الخطة بأنّ البلاد لا تزال تفتقر إلى آليات مناسبة للمعالجة وإلى برامج وقاية كافية، علماً بأنّ لبنان صدّق على اتفاقية حقوق الطفل التي تنص في المادة ٣٢ على الآتي: «تتعترف الدول الاطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي».

وتجدر الإشارة إلى أنّ الطفولة، وفقاً للقوانين اللبنانية، تنتهي ببلوغ سن الثامنة عشرة، وهي بهذا تتوافق مع المادة الأولى من الاتفاقية.

إلى ذلك، صدّق لبنان عام ٢٠٠٣ على اتفاقية منظمة العمل الدولية الرقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣، والتي تنص على القضاء تدريجاً على عمل الأطفال. وهو صدّق أيضاً عام ٢٠٠١ على اتفاقية المنظمة رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩، التي تنص على القضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٢- أسباب عمالة الاطفال في لبنان

ان الاسباب التي تدفع بالاطفال الى سوق العمل كثيرة ومتعددة وعلى رأسها الفقر والحروب والجهل والتفكك الاسري، بالإضافة الى النقص الواضح في القوانين والتشريعات التي يفترض ان تحول دون السماح بانتشار هذه الظاهرة.

واللوم الاكبر يقع على الأهل أولاً وعلى اصحاب العمل ثانياً، حيث يلجأون الى استخدام الاطفال كعمالة رخيصة بسبب تدني اجورهم.

ويتعرض معظم الاطفال العاملين لآخطار كبيرة تلحق بهم الاذى الجسدي بسبب ظروف العمل غير الآمنة، كما هو الحال في المناجم والمصانع ومجال البناء، بالإضافة الى الضغوط النفسية الرهيبة والاستغلال والقسوة، ما يؤثر سلباً على عاطفتهم وسلوكهم الاجتماعي وسلوكهم الاخلاقي داخل اسرهم ومجتمعاتهم، كما ان العديد منهم ينحرف ويستسلم للعادات غير الحميدة كالتدخين والقمار وتعاطي المخدرات.

تقدر منظمة العمل الدولية وصندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عدد الاطفال العاملين في الدول النامية وحدها، والذين تقل اعمارهم عن ١٤ سنة، بنحو ٢٠٠ مليون طفل، وفي الولايات المتحدة وحدها هناك نحو ٥ ملايين طفل عامل، بشكل شرعي او غير شرعي.

٣- عدد الاطفال العاملين في لبنان، القوانين المرعية، وأمكنة توزعهم

كانت ظاهرة عمالة الأطفال قبل الحرب اللبنانية محدودة جداً، الا ان النتائج السلبية لفترة الحرب وبعدها، والتضخم المالي الذي رافقها، تركت بصماتها بقوة خصوصاً، بعد ان تحولت معظم الطبقة المتوسطة الى الطبقة الفقيرة، فاضطر الآلاف من الاولاد الى النزول الى ميدان العمل ليقوموا بجميع انواع المهن من البائع المتجول الى الزراعة وتصليح السيارات وقطاع البناء والكسارات.

وللمعالجة قامت الدولة اللبنانية ببعض التعديلات على قوانين العمل لتتناسب والواقع الجديد، بالإضافة الى التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية والعربية المتعلقة بعمل الاحداث أو بعمالة الأطفال.

وضعت القوانين التي تحمي الأطفال عام ١٩٤٦. فقانون العمل لعام ١٩٤٦ يقسم الأطفال إلى قسمين: من هم بين ١٤ و١٨ عاماً، ومن هم دون ١٤ عاماً. ويمنع القانون منعا باتا عمالة الأطفال الذين لم يتموا ١٣ عاماً، كما ينص على تقديم شهادة طبية تؤكد أن طفل ما فوق ١٣ عاماً مناسب للعمل الذي يقوم به.

في بعض الوظائف التي تعتبر ضارة أو مؤذية، يمنع القانون عمل أي طفل تحت عمر ١٦ عاماً. إضافة إلى القيود الأخرى، لا يجب تشغيل طفل لأكثر من ست ساعات في اليوم مع ساعة راحة على الأقل حين يتعدى وقت العمل الأربع ساعات يوميا.

بدورها قامت وزارة الشؤون الإجتماعية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسيف بدراسة على مستوى الوطن لمعرفة عمالة الأطفال في لبنان، فتبين ان هذه العمالة تتركز في الأماكن المحرومة نسبياً والتي تتدنى فيها نسبة التنمية الأساسية. واتضح من خلال الدراسة ان النسبة الكبيرة تتركز في محافظة الشمال، التي تحظى بالعدد الأكبر من الأطفال العاملين. وتستحوذ ثلاثة أفضية في الشمال على حصة الأسد، وهي طرابلس وعكار والمنية. وفي محافظة جبل لبنان، العمالة تتركز في بعبداء والمتن، وفي محافظة البقاع تتركز في قضائي بعلبك وزحلة، وفي محافظة الجنوب تتركز في صيدا وصور، اما في بيروت فتصل نسبة العمالة الى ٨.٥% من إجمالي الأطفال العاملين.

وجاء في الدراسة أن ٦٧% من هؤلاء الأطفال بين ٧ و١٥ عاماً وهم يأتون من ضواحي بيروت أو طرابلس (٥٠.٧%) أو من المخيمات (٤٩.٣%). وكان ٤٩% منهم من العجر، ٣٣% من السوريين و١٨% من اللبنانيين. و٧٣% منهم يأتون من عائلات بوالدين، ٥% من والدين مطلقين و١٨% هم من الأيتام. ويعملون من ١٠ إلى ١١ ساعة يوميا، وما يجنونه بعد أن يقطع منه أرباب العمل يذهب إلى عائلاتهم.

وبحسب احصاءات منظمة العمل الدولية، ٣٥% من أطفال لبنان يعملون في الشمال، ٢٦% في جبل لبنان، ١٣% في البقاع، ١١% في الجنوب و٦% في النبطية و٦% في بيروت. و ٥٥% يعملون في ورش عمل صغيرة، ١٧% في أعمال خاصة أو لوحدهم، ١٤% في أعمال غير احترافية، و ٩% في المكنتة.

٤- الآثار المترتبة على عمل الأطفال في سن مبكرة

يتعرض الأطفال للمخاطر أثناء العمل، وقد يؤثر ذلك سلباً على نموهم ويعرضهم لاختلال في الوظائف الحيوية، فهم أقل تحملاً لمصاعب العمل والضغط النفسية التي تصاحبه والذي يرافقه عادة عدم تقديم رعاية صحية لهم عند إلحاقهم بالعمل. هذا بالإضافة إلى أن معظم الأحداث العاملين يعانون من سوء التغذية والأمراض، مما يؤدي لضعف مقاومة الجسم للأمراض المختلفة، ويتعرض الطفل العامل لكثير من المخاطر الصحية وأمراض المهنة وحوادث العمل، ونبرز أهم هذه المخاطر فيما يلي:

١. زيادة المخاطر الميكانيكية، وحوادث وإصابات العمل بين الأحداث، وذلك لأسباب منها سرعة الشعور بالإجهاد نظراً لطول ساعات العمل بالنسبة للأحداث، ونقص الخبرة وعدم الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني، مما يؤدي إلى الاستعمال الخاطئ للمعدات.
٢. التعرض للمخاطر الطبيعية، مثل الضوضاء والحرارة الشديدة.
٣. التعرض للكيمائيات والأحماض والقلويات والمذيبات العضوية والمنظفات، وما ينتج عن هذه المواد من التهابات جلدية وحروق ومرض السرطان وأمراض عضوية وعصبية أخرى.
٤. الآثار النفسية السلبية.
٥. التسرب الدراسي وزيادة نسبة الأمية في المجتمع.
٦. هبوط مستوى الإنتاج من حيث الكم والكيف، فقد نجد أطفالاً يقومون بأعمال تحتاج إلى الدقة، خاصة في مجال البناء. وتضخم حجم قطاع الخدمات غير الإنتاجية، مثل بائع الجرائد.

رابعاً: الخاتمة

للأطفال كامل الحق في المشاركة في جميع الأمور المتعلقة بحياتهم ولكن في العديد من الأحيان خاصة في مجتمعاتنا ينظر لطفل الشارع على أنه عضو سلبي في المجتمع لا يقتصر دوره إلا على التلقي فقط. لذا يجب إعادة النظر في دور الأطفال في المجتمع بوصفهم أعضاء إيجابيين، مع الأخذ بآرائهم في الأمور المختلفة. أطفال الشارع يجب أن يتمتعوا بجميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ومن أهم هذه الحقوق حق المشاركة ومعاملتهم كأعضاء عاملين نافعين لمجتمعهم، ومن هنا يجب إشراكهم في جميع القرارات المتعلقة بوجودهم. يجب إعطاء أطفال الشارع حق التعبير عن النفس، وحق المشاركة لا بد وأن يصاحبه حق المعرفة، فكيف يمكن المشاركة دون وجود المعلومة. ولن يستطيع الأطفال المشاركة في الأمور المتعلقة

بحياتهم دون وجود المعرفة والثقافة الكافية التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور، لذلك يجب توعية الأطفال بحقوقهم وواجباتهم والفرص وعوامل الخطر الموجودة في حياتهم.

إعداد: أحمد عيد

مصادر:

- برنامج بناء المرونة والتنمية: شراكة بين وزارة الشؤون الإجتماعية في لبنان واليونيسف ٢٠١٤ - ٢٠١٥.
- "عمالة الأطفال المخاطر والمعالجة الضرورية"، جريدة "الأخبار"، ٢٤/٢/٢٠١٥.
- "عمل الأطفال في لبنان"، موقع "إيلاف"، ١٩/١٠/٢٠١٣.
- فادي عاكوم، "عمالة الأطفال في لبنان"، موقع "الحوار المتمدن"، العدد ١١٩٦، ١٣/٥/٢٠٠٥.